

## The Chairman

## رئيس مجلس الإدارة

### تقرير مجلس الإدارة

للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٢

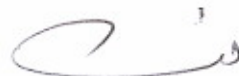
يسرني، بالنيابة عن مجلس إدارة البنك العربي المتحد، أن أقدم لكم التقرير السنوي للسنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٢.

شهد الاقتصاد العالمي المزيد من المصاعب والتحديات خلال العام ٢٠١٢. وتستمر الأزمة المالية والاقتصادية التي بدأت في العام ٢٠٠٨ في التأثير على العديد من الدول، كما تلقي أزمة الديون السيادية بظلالها على قطاعات كبيرة من الاقتصادات الأوروبية، في حين تقوم المؤسسات المالية الأوروبية باتخاذ التدابير الوقائية لحماية رأس المال بهدف تأمين السيولة اللازمة لدعم أنشطة التمويل الدولي. وفي الولايات المتحدة، تتزايد الحاجة إلى معالجة عجز الموازنة والدين الحكومي مع عدم اليقين السياسي. كما أنه ومن المحتمل أن يؤدي الاستمرار في تعليق القرارات بشأن الضرائب والإنفاق العام في الولايات المتحدة الأمريكية إلى زيادة حدة الركود على مستوى العالم. وفي السياق نفسه، فإن اقتصادات أخرى مثل الهند والصين تواجه تحديات مالية داخلية بعد فترة من النمو الاستثنائي.

ومن المؤكد أن دول المنطقة ليست بمعزل عن الاضطراب الاقتصادي الذي يهز المجتمع المالي العالمي. وفي حين أن دولة الإمارات العربية المتحدة استطاعت أن تحافظ ولفترة طويلة على مكانتها الإقليمية كمركز للتجارة العالمية، إلا أنها لم تسلم من نتائج هذه الأزمة التي أدت إلى تقلص موارد الائتمان التجاري الحد من قدرة البنوك على توفير التمويل وإدارة موجوداتها بشكل فعال.

وفي ظل هذا الوضع، استطاع البنك العربي المتحد بفضل أسسه الصلبة التي تم توطيدها في السنوات الماضية أن يحافظ على أعلى معدل لهامش الفوائد وأدنى مستوى من القروض المتعثرة في الدولة، الأمر الذي سمح للبنك التركيز على تنفيذ خطته الإستراتيجية الرامية إلى زيادة حصته من السوق، مستفيداً في ذلك بما يلقاه من توجيهات من البنك التجاري القطري بفضل الشراكة القائمة بين البنكين. وفي هذا الصدد، نود التنويه إلى أن البنك العربي المتحد يملك رؤية واضحة لاستقطاب شرائح العملاء المفضلين حيث ينشط البنك في تقديم منتجات رائدة مصحوبة بمستويات استثنائية في مجال خدمة العملاء.

والجدير بالذكر أن سعي البنك العربي المتحد في تنفيذ هذه المبادرات الإستراتيجية قد أدى إلى تحقيق نتائج مالية متميزة خلال فترة الاثني عشر شهراً المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٢، حيث بلغ صافي الأرباح عن الفترة المذكورة ما مجموعه ٤١٠ مليون درهم، بزيادة وقدرها ٢٤٪ مقارنة مع الفترة نفسها من العام ٢٠١١ حيث بلغ صافي الأرباح ٣٣٠ مليون درهم. كما بلغت الأرباح التشغيلية قبل خصم المخصصات ٥٣١ مليون درهم، أي بزيادة وقدرها ٣٣٪ عن العام ٢٠١١. ومن الجدير ذكره أن الارتفاع في عدد العملاء أدى إلى



زيادة صافي القروض والسلفيات إلى ١٠.٩ مليار درهم، أي بزيادة ونسبتها ٣٥٪ كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٢. كما بلغت ودائع العملاء ١٠.١ مليار درهم مما يعكس الثقة التي يوليها العملاء من أفراد وشركات ومؤسسات للبنك العربي المتحد. وعليه فإننا نستطيع القول بأن هذه النتائج تشكل إنجازاً كبيراً يضاف إلى سلسلة إنجازات البنك.

يواصل البنك العربي المتحد تعزيز النمو الإيجابي في ميزانيته مع حرصه على تنويع قاعدة أصوله والحفاظ على جودتها. وقد بلغت القروض غير المنتظمة في ٣١ ديسمبر ٢٠١٢ ما نسبته ١.٦٪ فقط من إجمالي محفظة القروض في البنك. بالإضافة إلى ذلك، تجاوز معدل تغطية احتياطي خسائر القروض نسبة ١٠٠٪ من القروض غير المنتظمة. وعلى صعيد آخر، فقد تمت إدارة السيولة بفعالية حيث بلغت نسبة القروض إلى الموارد المستقرة ٨٦٪ أي دون الحد الأقصى المفروض من الجهات التنظيمية والرقابية والذي يبلغ ١٠٠٪. كما فاقت نسبة كفاية رأس المال البالغة ١٩٪ الحد الأدنى المطلوب من قبل المصرف المركزي والمحدد بنسبة ١٢٪.

سيساهم الأداء المتميز الذي حققه البنك العربي المتحد في العام ٢٠١٢ في تعزيز ثقة البنك بقدرته على مواجهة تحديات العام ٢٠١٣. ونتيجة لذلك، يوصي مجلس الإدارة بتوزيع أرباح نقدية عن السنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٢، على النحو التالي:

ألف درهم	
٤٢٤.٣٦٨	الرصيد الافتتاحي للأرباح غير الموزعة كما في ١ يناير
٤٠٩.٨١٨	أرباح السنة
٦١٣	المحول من احتياطي إعادة التقييم
(١٩٩.٢٨٠)	أرباح موزعة في العام ٢٠١١
٦٣٥.٥١٩	الرصيد المتاح للتخصيص
<u>التوزيع المقترح للأرباح</u>	
(٤٠.٩٨٢)	المحول إلى الاحتياطي الخاص
(٤٠.٩٨٢)	المحول إلى الاحتياطي القانوني
(٨.٤٠٠)	مكافأة أعضاء مجلس الإدارة
(٥٤٥.١٥٥)	رصيد الأرباح غير الموزعة في ٣١ ديسمبر

مع مراعاة الحصول على موافقة المصرف المركزي والجمعية العمومية على اقتراح توزيع الأرباح النقدية المعروض عليها، فإنه وبعد توزيع هذه الأرباح سيرتفع إجمالي حقوق المساهمين إلى ٢.٢٤٨ مليار درهم كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٢، مقابل ٢.٠٣١ مليار درهم في نهاية العام ٢٠١١. وبناء عليه، وفي حالة موافقة المصرف المركزي، يقترح مجلس الإدارة على الجمعية العمومية العادية

ش

الموافقة على توزيع أرباح نقدية بنسبة ٢٥ ٪ من رأس المال المدفوع أي ما يساوي ٢٤٩.١ مليون درهم.

من المؤكد أن استراتيجية البنك العربي المتحد والشراكة القائمة مع البنك التجاري القطري قد أسهما في تحقيق منافع واضحة من حيث النمو والربحية وعوائد المساهمين. ونحن على يقين بأن النجاح الذي حققه البنك خلال العام ٢٠١٢ يعود بعض الشيء إلى المبادرات التي أطلقت في السنوات السابقة، مثل إطلاق الخدمات المصرفية الإسلامية مع التركيز على العملاء الأثرياء الأفراد وتحسين قنوات وأنظمة توفير الخدمات. وسواصل البنك العربي المتحد جهوده الرامية إلى ابتكار وتطوير المنتجات وغيرها من الخدمات مما يضمن استمرار النجاح الذي حققه البنك في الفترة الأخيرة.

ولم ننسك طوال العام عن إدراج عملاتنا الكرام في سلم أولوياتنا وفي طبيعة اهتماماتنا، فنحن ملتزمون بكل الالتزام بتقديم أفضل الخدمات والمنتجات المصرفية إليهم. وقد ترجم هذا الالتزام على أرض الواقع حيث أتى بثماره على عملاتنا من الأفراد والشركات على حد سواء فتحولوا بنورهم إلى مروجين للبنك واستطعنا من خلالهم استقطاب العديد من العملاء الجدد إلينا. فضلاً عن ذلك، قام البنك بطرح باقة جديدة من العروض للشركات الصغيرة والمتوسطة الحجم التي عادت بالمنفعة الفورية والقيمة المضافة على البنك وعامله على السواء. إن هذا التركيز على النمو في مختلف القطاعات وعلى الجودة العالية في تقديم الخدمات وتطوير المنتجات المبتكرة ساهم في رفع البنك إلى مصاف البنوك الأكثر نمواً في الإمارات.

احتل البنك العربي المتحد مكانة رائدة في السوق من خلال تقديم منتجات مبتكرة في مجال التمويل العقاري والتي استهدفت المستثمرين ومالكي العقارات من ذوي الملاء المالية الجيدة. بالإضافة إلى ذلك، ما يزال البنك نشطاً في مجال تقديم حلول للعملاء الذين يسعون إلى زيادة مدخراتهم وإدارة عوائدهم بطرق أكثر فعالية. وانطلاقاً من إيماننا بأهمية مكافأة عملاتنا على ولائهم، قمنا بإطلاق برنامج مبتكر لمكافأة العملاء مما يعزز أواصر العلاقة بين البنك وعامله المتميزين.

يواصل البنك العربي المتحد توسيع شبكة فروع عن طريق افتتاح فروع جديدة في جميع أرجاء الدولة، وخاصة في إمارة أبوظبي، مما يحقق طموحاتنا بتوفير الخدمات الاستثنائية لعملاتنا على نطاق أوسع، إضافة إلى قيامنا بتحسين خدمة مركز الاتصال الخاص بالبنك وخدمة تقديم الخدمات المصرفية عبر شبكة الإنترنت من أجل ضمان قدرة عملاتنا على التواصل مع البنك بالطريقة التي تناسبهم.

وعلى الرغم من البيئة التنافسية التي تفرضها المتطلبات التنظيمية والرقابية، فقد تمكن البنك من زيادة أصول الخدمات المصرفية للأفراد بنسبة ٤٦ ٪ في العام ٢٠١٢، حيث بلغ إجمالي حجمها ما يزيد على ٣ مليار درهم، كما سجلت محفظة القروض للعملاء الأفراد ارتفاعاً بنسبة ٦١ ٪ في عام ٢٠١٢ لتصل قيمتها إلى ٣ مليار درهم.



إن للخدمات المصرفية التجارية والخدمات المصرفية للشركات بصمات راسخة في سجل الإنجازات التي يميّز بها البنك العربي المتحد. وهذا ما انعكسه النتائج لهذا العام حيث تجاوزت محفظة تمويلات قطاع الشركات في عام ٢٠١٢ مبلغ ٨ مليار درهم أي بزيادة نسبتها ٣٠٪ عن حجم قروض الشركات في العام ٢٠١١. ولا شك أن المحافظة على جودة الأصول هي من أولى اهتماماتنا، وهو أمر نعتزّ به حيث أن مخصصات تغطية خسائر القروض المحددة الخاصة بقطاع الشركات كانت شبه معدومة خلال العام ٢٠١٢.

تضاف إلى لائحة إنجازاتنا خلال العام ٢٠١٢، سلسلة من التحسينات الجذرية التي تم إدخالها على العديد من الإدارات داخل البنك. ففي مطلع العام ٢٠١٢، تم إطلاق نظام مصرفي مركزي جديد ونال البنك جائزة تقديرية لجهوده في تطبيق المشروع. كما تم التعاقد مع موردي خدمات خارجيين من ذوي السمعة العالمية لإسناد العديد من إجراءات المكتب الخلفي إليهم، ما أدى إلى الارتقاء به إلى أعلى المعايير من حيث الرقابة والكفاءة. كما شهد البنك تطوراً كبيراً في ممارسات إدارة المخاطر لتتلاءم مع الحجم المتنامي لأنشطتنا وتركيبها الأخذ في التطور.

إن البنك العربي المتحد يولي اهتماماً خاصاً بموظفيه، حيث يواصل جهوده المستمرة لاستقطاب المزيد من المواهب الإماراتية والدولية من ذوي الكفاءات العالية. ونحن نعتزّ أن نسبة موظفينا من مواطني دولة الإمارات العربية المتحدة قد بلغت ٤٣٪ من مجموع الموظفين العاملين لدى البنك. كما يسعى البنك إلى توفير العديد من البرامج التدريبية داخل البنك وخارجه لتمكين الموظفين من تطوير مهاراتهم وكفاءاتهم على المستوى الشخصي والتجاري.

وفي الختام، فإبني أستطيع القول بأن العام ٢٠١٢ كان عاماً مليئاً بالتحديات إلا أنه وفي نفس الوقت كان استثنائياً بالنسبة للبنك. وعليه، فإبني أنتهز هذه الفرصة لأعبر بالنيابة عن مجلس الإدارة عن خالص تقديري لكافة أعضاء الفريق الإداري وللموظفين كافة على مهنيتهم وتقانيهم في خدمة البنك. كما أود أن أشكر البنك التجاري القطري على شراكته القيمة وتوجيهه الاستراتيجي. ولا يفوتني في النهاية إلا أن أتوجه بالشكر إلى حكومة دولة الإمارات العربية المتحدة على الدعم غير المحدود الذي تقدمه للقطاع المالي والمصرفي في الدولة، وإلى المصرف المركزي وكافة الهيئات التنظيمية والرقابية التي يخضع لها البنك، على دعمهم المستمر والقيم لنا.



رئيس مجلس الإدارة

٢٣ يناير ٢٠١٣